



الأمم المتحدة

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة الرابعة والعشرين
(21-25 شباط/فبراير 2022)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2022
الملحق رقم 13



الرجاء إعادة استعمال الورق

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة الرابعة والعشرين
(21-25 شباط/فبراير 2022)



الأمم المتحدة • نيويورك، 2022

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية التي خلصت إليها لجنة السياسات الإنمائية في دورتها الرابعة والعشرين. وتناولت اللجنة البنود التالية: المساهمة في الموضوع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022 وهو: "إعادة البناء على نحو أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛ وإسهامات اللجنة في استعراض المجلس لهيئاته الفرعية؛ وتحليل الاستعراضات الوطنية الطوعية التي أجريت في عام 2021 لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ ورصد البلدان الجاري رفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت أسماؤها بالفعل من القائمة؛ وعمل اللجنة بشأن وضع وتنفيذ آلية رصد معززة للبلدان الجاري رفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً أو التي رُفعت أسماؤها بالفعل من القائمة مؤخراً؛ ومساائل إضافية تتعلق بأقل البلدان نمواً.

وفيما يتعلق بموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022، ركزت اللجنة على كيفية استخدام السياسات الصناعية للتصدي للتحديات المترتبة التي تواجهها الحكومات بينما تمضي قدماً في البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19، فضلاً عن الأزمات القائمة سلفاً المتمثلة في تغير المناخ وعدم المساواة. وينبغي أن تسهم السياسات الصناعية في تنمية القدرات الإنتاجية التي يمكن أن تمتد عبر القطاعات والمنتجات وتكفل نمو الإنتاجية، بدعم من نظم التعليم والتدريب على المهارات والعلم والتكنولوجيا، وفي تطوير البنية التحتية الملائمة. وينبغي للسياسات الصناعية أيضاً أن تدعم بقوة إدماج المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في شبكات إنتاجية أوسع نطاقاً. وستحتاج السياسات الصناعية في مرحلة ما بعد الجائحة إلى أن تأخذ في الحسبان الحقائق والتحديات والفرص الجديدة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والأزرق، ولكن يمكنها أن تستخلص دروساً مهمة من التجارب السابقة لضمان فعاليتها. ومن بين هذه الدروس ضرورة وجود أهداف واضحة، يتم إدماجها في استراتيجية للتحويل الهيكلي على نطاق الاقتصاد، على أن تكون ذات إطار زمني محدد، وتتضمن آليات للمساءلة وكذلك عمليات شفافة وشاملة لصنع القرار. ويستلزم تحقيق إمكانات السياسة الصناعية أطراً إقليمية وعالمية فعالة، ومؤسسات وتعاوناً فعالين، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، المؤجّه بشكل عملي لمساعدة البلدان النامية في التغلب على القيود على التمويل والتكنولوجيا والمعلومات.

واستجابة لاستعراض المجلس للهيئات الفرعية، قامت اللجنة بتقييم أساليب عملها وبرنامج عملها ومشاركتها مع المجلس وفقاً للتوجيهات التي قدمها نائب رئيس المجلس. ووجدت اللجنة أن عملها يتماشى بشكل وثيق مع خطة عام 2030، وذلك بالإشارة إلى ولايتها المتمثلة في تقديم توصيات إلى المجلس بشأن رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، والعمل المتعلق بتحليل الاستعراضات الوطنية الطوعية، ومساهماتها السنوية في موضوع المجلس. وفي تقييمات اللجنة لأساليب عملها، وجد الأعضاء أنها فعالة بوجه عام، وسلطوا الضوء على تشكيل أفرقة فرعية مواضيعية، وتعيين مقررين قطريين، وتنظيم اجتماعات افتراضية لأفرقة الخبراء وحلقات دراسية شبكية. وأشارت اللجنة أيضاً إلى مشاركتها مع المجلس من خلال الأنشطة التي نُظمت خلال جلسته العامة، والمشاركة في أحداث الجزء الرفيع المستوى من المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، فضلاً عن التفاعلات مع الهيئات الفرعية والكيانات الأخرى من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

ويشير التحليل الذي أجرته اللجنة للاستعراضات الوطنية الطوعية إلى أن الاستعراضات المقدمة في عام 2021 أظهرت تحسينات جذيرة بالترحيب مقارنة بالتقارير السابقة في الاستيعاب الأوسع نطاقاً لجميع جوانب خطة عام 2030 وفي زيادة الاهتمام بالأهداف والغايات التي لم تقدم تقارير عنها من قبل، ولا سيما تلك المتعلقة بالبيئة. وهناك شاغلان رئيسيان مستمران هما الافتقار إلى المضمون والتحليل، مما يحد من قدرة التقارير على تبادل الخبرات والدروس المستفادة الهادفة، وعدم إيلاء اهتمام للأهداف التحويلية والمتكاملة لخطة عام 2030.

واستعرضت اللجنة، في رسدها للبلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً أو التي رُفعت أسمائها بالفعل من القائمة، التقدم الإنمائي الذي أحرزه بلد واحد رُفع اسمه مؤخراً من القائمة، وهو فانواتو، وسبعة بلدان جاري رفع أسمائها، هي أنغولا، وبنغلاديش، وبوتان، وجزر سليمان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسان تومي وبرينسيبي، ونيبال. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء محدودية القدرة الوطنية لتلك البلدان على التصدي للتحديات المختلفة، ومنها جائحة كوفيد-19 والكوارث الطبيعية والفترة على تحمل الديون. وتحت اللجنة البلدان على مواصلة تقديم تقارير عن التقدم الذي تحرزه في إعداد وتنفيذ استراتيجية الانتقال السلس. وستواصل اللجنة عن كثب رصد تعافي البلدان من الأزمات، ولا سيما أنغولا وجزر سليمان، مع التركيز على المسائل الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن الاستدامة البيئية.

واستعرضت اللجنة أيضاً التقدم المحرز في إنشاء وتفعيل آلية معززة لرصد البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً والتي رُفعت أسمائها بالفعل من هذه الفئة؛ ورحبت بردود الفعل الإيجابية وباهتمام البلدان بالآلية. واعتمدت إجراءات لتحسين الرصد السنوي واتفقت على الخطوات التالية لوضع الصيغة النهائية للعملية الجديدة لمواجهة الأزمات في إطار الآلية، وكذلك وضع تدابير معززة تربط الرصد على نحو أفضل بدعم خاص لعملية رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً.

ونظرت اللجنة في الأعمال التحضيرية الجارية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بالبلدان نمواً، وأشارت إلى اتفاق الدول الأعضاء على برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً. وأبرزت ضرورة البدء في تنفيذ برنامج عمل الدوحة على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، استعرضت اللجنة التقدم المحرز في إعداد المرفق المتكامل لدعم رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً على نحو مستدام، الذي يطلق عليه الآن مرفق دعم رفع الأسماء من القائمة (iGRAD)، وتشير إلى توسيع نطاق تجربة المرفق لتمتد إلى سبعة بلدان إضافية في عام 2022. وشددت على الحاجة الملحة لتشغيل المرفق في عام 2022 وأهمية التنسيق ودعم تعبئة الموارد من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الأعم. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة المستمرة لجائحة كوفيد-19 على أقل البلدان نمواً، وتعهدت بأن تراعي بعناية الآثار المترتبة في تلك البلدان في جميع أعمالها المقبلة.

المحتويات

الفصل

الصفحة

6	الأول: المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها
6	ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها
8	باء - المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس إليها
11	الثاني: إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030
14	الثالث: استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي للهيئات الفرعية
16	الرابع: تحليل الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021
18	الخامس: رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفِعت أسمائها منها
18	ألف - مقدمة
19	باء - البلد الذي رُفع اسمه من قائمة أقل البلدان نمواً
19	جيم - البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة
22	دال - البلدان المؤجل رفع أسمائها من القائمة
23	السادس: آلية الرصد المعززة
27	السابع: مسائل إضافية تتعلق بأقل البلدان نمواً
29	الثامن: الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية
30	التاسع: تنظيم الدورة
	المرفقات
31	الأول: قائمة المشاركين
33	الثاني: جدول الأعمال

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها

ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها

الموضوع السنوي للمجلس لعام 2022: إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

1 - توصي لجنة السياسات الإنمائية بأن يشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ سياسات صناعية قائمة على الأدلة، تُعرّف بأنها سياسات تستهدف تنمية قدرات إنتاجية معينة، كوسيلة للمضي قدماً في البناء بشكل أفضل بعد الأزمة الناجمة عن الجائحة، ومعالجة الأزمات القائمة من قبل والمتمثلة في تغير المناخ وأوجه عدم المساواة الحادة والمتزايدة، والتغلب على فخاخ الدخل المنخفض والمتوسط. ويجب أن تكون هذه السياسات ذات إطار زمني محدد، وأن تتضمن آليات للمساءلة لتجنب استحواذ المصالح الخاصة عليها، وأن تخضع لتقييم دوري. وتوصي اللجنة كذلك في هذا الصدد بأن يدعو المجلس كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى دعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ويشمل ذلك، بالإضافة إلى توفير التمويل، تيسير تبادل الخبرات وتوفير خدمات المعلومات التي تدعم عملية صنع القرار في عملية إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي بعد الجائحة. وينبغي أيضاً معالجة جوانب النظام المتعدد الأطراف التي تعوق البلدان عن تحقيق إمكاناتها في تطوير قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك المسائل المتصلة بحقوق الملكية الفكرية.

2 - وتكرر اللجنة توصيتها بأن يدعو المجلس الشركاء الإنمائيين والتجاربيين إلى وضع تنمية القدرات الإنتاجية في صميم دعمهم لأقل البلدان نمواً. وتدعو اللجنة أيضاً المجتمع الدولي إلى إيجاد حل منظم لمشاكل الديون التي لا يمكن تحملها، التي تواجهها عدة بلدان، والتي تشكل عقبة رئيسية أمام تنميتها والتعافي من أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

الاستعراضات الوطنية الطوعية

3 - توصي اللجنة بأن يواصل المجلس استكشاف الكيفية التي يمكن بها جعل الاستعراضات الوطنية الطوعية أكثر فعالية لغرض تبادل الخبرات بشأن تنفيذ خطة عام 2030. وينبغي تحقيق ذلك عن طريق إدراج مناقشات وتحليلات محددة وموضوعية بقدر أكبر بشأن السياسات والإجراءات والاستراتيجيات الوطنية والدولية المتخذة وذلك كجزء من العقد الاجتماعي العالمي سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تستعرض هذه الأفكار على وجه الخصوص تحديات تحقيق الأهداف التحويلية والمتكاملة لخطة عام 2030، وأن تتضمن إشارة إلى القيود الرئيسية التي تواجهها البلدان وإلى الدعم اللازم.

4 - وتوصي اللجنة أيضاً بأن يعزز المجلس والدول الأعضاء التي تُجري استعراضات وطنية طوعية دور الاستعراضات في تبادل الدروس المستفادة فيما بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. وينبغي للدول الأعضاء التي تُجري استعراضاتها الثانية والمتتالية أن تقدم تقارير عن كيفية استخدام نتائج الاستعراضات السابقة في تسريع تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيدين الوطني والدولي.

5 - وتكرر اللجنة كذلك توصيتها بأن يستكشف المجلس والدول الأعضاء التي تُجري استعراضات وطنية طوعية سبل الاستفادة من الفرص الجديدة لجعل عمليات الاستعراض أكثر شمولاً، مع ضمان التمثيل الكافي للفئات المحرومة. ويستلزم ذلك مشاركة مستمرة للمجتمع المدني وإتاحة حيز في عملية الاستعراض يتيح الحصول على مدخلات مستقلة من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك تقديم تقارير موازية.

رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفِعت أَسْمَاؤها منها

6 - توصي اللجنة بأن يدعو المجلس المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفِعت أَسْمَاؤها منها مؤخرًا. وعلى وجه الخصوص، توصي اللجنة بأن يدعو المجلس إلى زيادة التمويل من أجل التنمية، ولا سيما من أجل تعزيز نظم الصحة العامة تأهبًا لاحتمال حدوث أوبئة في المستقبل، وإلى توسيع القدرات الإنتاجية، من أجل أمور منها البنى التحتية الأساسية المستدامة، مع كفاءة القدرة على تحمل الديون الخارجية. وينبغي أيضًا إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، مع مراعاة الطابع غير الخطي للمخاطر المناخية والصعوبات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في الحصول على تمويل في مجال المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك المساعدة على استعادة سبل كسب العيش وتوفير التغطية التأمينية.

7 - وتبحث اللجنة على تمديد تدابير الدعم الدولي المتصلة بالتجارة، ومنها الحصول على جميع الأفضليات التجارية الخاصة بأقل البلدان نمواً، والمعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ولا سيما في الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لفترة مناسبة بعد رفع اسمها من القائمة.

آلية الرصد المعززة للبلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفِعت أَسْمَاؤها بالفعل من القائمة

8 - توصي اللجنة بأن يكرر المجلس دعوته التي وجهها للدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تقديم الدعم لآلية الرصد المعززة التي أعدتها اللجنة للبلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفِعت أَسْمَاؤها بالفعل من القائمة. ووفقاً لما دعا إليه برنامج عمل الدوحة الجديد لصالح أقل البلدان نمواً، تهدف آلية الرصد المعززة إلى تحسين الاستجابة للآزمات الناشئة وتحسين ربط الرصد بدعم بعينه. وتوصي اللجنة كذلك بأن يدعو المجلس البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة وتلك التي رُفِعت أَسْمَاؤها من القائمة مؤخرًا إلى إدماج رصد تنفيذ استراتيجيات الانتقال السلس في أطر الرصد والتقييم الخاصة بها وإقامة صلات فعالة بآلية الرصد المعززة للجنة. وترد تفاصيل الآلية بمزيد من التفصيل في الفصل السادس من هذا التقرير.

مرفق دعم رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً

9 - تعرب اللجنة عن تقديرها لترحيب برنامج عمل الدوحة بإنشاء المرفق المتكامل لدعم رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً على نحو مستدام (iGRAD)، وهو منبر عالمي تقوده البلدان وقائم على الشراكة لتقديم دعم مخصص لتنمية القدرات إلى البلدان التي تنتقل وتخرج من فئة أقل البلدان نمواً. وتوصي بأن يدعو المجلس الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الأعم إلى دعم جهود تعبئة الموارد من أجل تفعيل المرفق المتكامل لدعم رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً. ومن شأن هذه الآلية التي تقودها البلدان لدعم

رفع اسم بلد ما من قائمة أقل البلدان نمواً أن تكون عنصراً هاماً في تمكين البلدان من أن تحقق بزخم رفع اسمها من القائمة.

معلومات عن الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً

10 - توصي اللجنة بأن يدعو المجلس مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى نشر معلومات عن تدابير الدعم التي تقدمها تحديداً إلى البلدان في فئة أقل البلدان نمواً، وكذلك معلومات عن الدعم المقدم إلى البلدان الجاري رفع أسمائها من هذه الفئة، من خلال البوابة الإلكترونية لأقل البلدان نمواً - تدابير الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً⁽¹⁾.

باء - المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس إليها

استعراض عمل الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

11 - ترحب اللجنة باستعراض المجلس للهيئات الفرعية وتطلع إلى تعزيز التفاعلات مع المجلس وهيئاته الفرعية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى. وللمساهمة في الاستعراض، قامت اللجنة بتقييم أساليب عملها وبرنامجه عملها ووجدت أنها فعالة ومتوافقة بشكل وثيق مع خطة عام 2030، وقدمت عدداً من الاقتراحات على النحو المبين بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث.

رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً أو تلك التي رُفِعت أسمائها منها

12 - رصدت اللجنة التقدم الإنمائي الذي أحرزته ثمانية بلدان رُفِع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً أو من البلدان الجاري رفع اسمها منها. ويبدو أن بنغلاديش، وبوتان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسان تومي وبرينسيبي، وفانواتو، ونيبال، تسير على الطريق الصحيح نحو الانتقال السلس. ونظراً لآثار جائحة كوفيد-19، والركود الاقتصادي الذي طال أمده، وتقلب سوق السلع الأساسية، ومع الرفع المقرر لاسم أنغولا من فئة أقل البلدان نمواً في عام 2024، فإن أنغولا تحتاج إلى رصد دقيق خلال الأشهر المقبلة من أجل إيلاء اهتمام فوري محتمل أو اتخاذ إجراءات فورية محتملة من جانب الحكومة والمجتمع الدولي، بما في ذلك اللجنة. وتواجه جزر سليمان تحديات ناجمة عن كوفيد-19 وصدمات أخرى، ولكنها لا تزال على المسار الصحيح نحو الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نمواً، في حين تحتاج اللجنة إلى مواصلة رصد التقدم الإنمائي للبلد عن كثب، الذي من المقرر أن يُرفع اسمه من القائمة في عام 2024.

13 - وتواجه جميع البلدان التي يجري رصدها تحديات في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي بدرجات متفاوتة. ومع نقصان الحيز المالي المتاح نتيجة لآثار كوفيد-19، يصعب على تلك البلدان السعي إلى تحقيق هدفين من أهداف السياسة العامة، وهما القيام بتحقيق التعافي في الأجل القصير وبلوغ التنمية المستدامة الطويلة الأجل في الوقت نفسه. ويتعين تصميم تدخلات سياسية وتنفيذها بعناية في كل بلد لإدارة المفاضلات المحتملة.

14 - وتوصي اللجنة بأن تدرج جميع البلدان التي ترفع أسمائها من القائمة العناصر الحاسمة التالية عند وضع استراتيجياتها للانتقال السلس: (أ) تعزيز الحوكمة الفعالة للتنمية، والاستقرار السياسي، والشمولية؛

(1) انظر www.un.org/ldportal؛ وينبغي تقديم المعلومات إلى ldportal@un.org.

و (ب) معالجة أوجه عدم المساواة واتخاذ تدابير للحد منها، بما في ذلك تلك الناجمة عن كوفيد-19؛ و (ج) بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية والحد من مخاطر الكوارث؛ و (د) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ و (هـ) تكييف استراتيجيات الانتقال السلس لتعزيز القدرة الإنتاجية والتنويع؛ و (و) تشجيع الارتقاء بمستوى التكنولوجيا وتعزيز نظم الابتكار؛ و (ز) وضع جدول زمني محدد والالتزام به لإكمال استراتيجية الانتقال السلس في غضون سنتين من اعتماد قرار الجمعية العامة بشأن رفع الاسم من قائمة أقل البلدان نموا.

آلية الرصد المعززة للبلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفِعَت أَسْمَاؤها من القائمة

15 - ستنفذ اللجنة آلية الرصد المعززة على مراحل، مع مواصلة تحسينها وتكييفها لتلائم كل بلد يجري رصده، على النحو المبين في الفصل السادس من هذا التقرير. وترحب بالمشاورات القيّمة التي أُجريت مع البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة أو التي رُفِعَت أَسْمَاؤها منها أو التي أُرِجى رفعها منها. وتشير اللجنة إلى أن العدد المتزايد من البلدان التي يجري رفع أسمائها من القائمة والتي رُفِعَت أَسْمَاؤها منها يزيد من عبء العمل المرتبط بإعداد التقارير التحليلية وإجراء المشاورات، ومن ثم تُبرز الحاجة إلى تزويد أمانتها بموارد كافية في هذا الصدد. وستستعرض اللجنة تنفيذ الآلية وستقدم تقريراً إلى المجلس عن الدروس المستفادة من التطوير والتنفيذ في عام 2025.

مرفق دعم رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا

16 - ترحب اللجنة بالتزام الكيانات الدولية بالتعاون من خلال مرفق دعم رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا (iGRAD) من أجل بناء قدرات البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة والبلدان التي رُفِعَت أَسْمَاؤها منها مؤخرًا. وتطلب اللجنة إلى أمانتها تشغيل المرفق، بالاشتراك مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالتعاون مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا والانتقال السلس. وهذا يشكل جزءاً من عمل اللجنة في تحسين المساعدة المقدمة إلى البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة والتي رُفِعَت أَسْمَاؤها منها. وسيزيد من تعزيز تنسيق واتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في تبادل وتقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة برفع اسم البلدان من القائمة وخدمات بناء القدرات. وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات مستكملة من أمانتها عن عمل المرفق في السنوات المقبلة، وستبلغ المجلس بأي مسائل ذات صلة قد تنشأ في هذا الصدد.

المسائل الأخرى المتعلقة بأقل البلدان نموا

17 - ترحب اللجنة بالتقدم الكبير المحرز نحو الخروج من فئة أقل البلدان نموا على مدى العقد الماضي، حيث يمر أكثر من ثلث أقل البلدان نموا بمراحل رسمية مختلفة لعملية الخروج من القائمة، وتسلم بالهدف الجديد لبرنامج العمل المتمثل في تمكين 15 بلداً آخر من الوفاء بمعايير الخروج من القائمة بحلول عام 2031. بيد أن اللجنة تشعر بقلق عميق لأن عدداً كبيراً من أقل البلدان نموا، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا، سيظل متخلفاً كثيراً عن الركب ويكافح من أجل تحقيق الخروج من القائمة. وتكرر اللجنة ما توصلت إليه سابقاً من أن الافتقار إلى القدرة الإنتاجية هو من بين الأسباب الجذرية الرئيسية لتخلف أقل

البلدان نموا. ولذلك، توصي اللجنة بإيلاء الأولوية لعناصر برنامج عمل الدوحة التي تمكن أقل البلدان نموا من توسيع قدراتها الإنتاجية من أجل التنمية المستدامة. وينبغي أن تكفل هذه الجهود أن تأخذ طرائق الدعم الدولي والنواتج المحددة في حساباتها عدم تجانس أقل البلدان نموا، لكي لا يتخلف أي بلد من أقل البلدان نموا عن الركب.

18 - ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق إزاء أثر كوفيد-19 على تنمية جميع أقل البلدان نموا. وبينما ترحب اللجنة بتبادل العديد من توصياتها الرئيسية بشأن هذه المسألة اعتبارا من عام 2021 وبإدراجها في العديد من وثائق السياسات التي اعتمدها المجلس والمحافل الدولية الأخرى لاحقا، فإنه يجب معالجة بطء وتيرة التنفيذ على وجه السرعة. ولا تزال معظم أقل البلدان نموا متخلفة كثيرا عن جميع البلدان الأخرى فيما يتعلق باللقاحات؛ ولا يزال من المستعصي على العديد من البلدان تحمل عبء سداد الدين الخارجي، كما أن الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لا يفي بوعوده؛ وهناك دعم محدود جدا لإجراء تحول مستدام وشامل في اقتصادات أقل البلدان نموا.

الفصل الثاني

إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

19 - تواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم تحديات مترامنة، منها التعافي من أزمة اقتصادية على نطاق غير مسبوق، ومعالجة أوجه عدم المساواة العميقة والمتزايدة، وضمان الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون ومستدامة بيئياً، والتكيف مع تغير المناخ، وزيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات. ويمكن للسياسات الصناعية، التي تُعرّف بأنها سياسات تهدف إلى تنمية القدرات الإنتاجية بغية المساهمة في نمو الإنتاجية وغيرها من الأهداف الإنمائية، أن تكون مفيدة في السعي إلى تحقيق تلك الأهداف المترامنة ومعالجة المفاضلات المحتملة، وكذلك في التغلب على فخي الدخل المنخفض والمتوسط. ويمكن أن يؤدي خلق وظائف مستقرة وجيدة الأجور وإضفاء الطابع الرسمي على العمال والشركات من خلال السياسات الصناعية إلى الحد من أوجه عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين.

20 - لقد كانت السياسة الصناعية محورية بالنسبة للبلدان التي تمكنت من التقدم على طريق التحول الهيكلي. وسيتعين تصميم السياسات الصناعية المستقبلية بحيث تعكس الحقائق والتحديات والأولويات الجديدة مثل الرقمنة، وإزالة الكربون، وإعادة هيكلة الشركات والقطاعات بعد الجائحة، والحاجة إلى بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات والتكيف مع تغير المناخ. وسيتعين أيضاً أن تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات تنمية الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق واقتصاد الرعاية. وحتى في ضوء هذا السياق الجديد والدينامي، توفر تجارب الماضي دروساً هامة لفعالية السياسات الصناعية في المستقبل.

21 - وفي الماضي، كانت السياسة الصناعية تركز في كثير من الأحيان على الصناعات التحويلية. وكان ما يُعرّف تقليدياً بأنه قطاع الصناعات التحويلية، ولا يزال، جزءاً لا يتجزأ من شبكة معقدة من الخدمات. واكتسبت الصناعة التحويلية قيمتها كعامل محفز للتنمية الإنتاجية نتيجة للقرارات التي تم تطويرها ونشرها بالتفاعل مع تلك الشبكة. وينبغي ألا ينحصر التفكير في السياسة الصناعية في قطاعات أو منتجات محددة. وينبغي لها أيضاً أن تولي اهتماماً لتطوير القدرات الإنتاجية التي يمكن أن تكفل نمو الإنتاجية وتشجع على الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى داخل القطاعات وفيما بينها. ويجب على كل بلد أن يحدد أولوياته من حيث التعليم والتدريب، والبنية التحتية (بما في ذلك البنية التحتية الرقمية)، وتطوير قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

22 - ولا يوجد نموذج واحد يناسب الجميع أو إطار نظري وحيد للسياسات الصناعية، ولكن التجربة تبين أنه إذا أُريد لها أن تكون فعالة، فيجب أن تكون لها أهداف واضحة، وأن تكون عملية وأن تعكس الموارد والقدرات والسياقات الاجتماعية - السياسية والبيئية لكي يكون تنفيذها ممكناً. ويجب أن تكون محورية في استراتيجية متكاملة للتحول الهيكلي على نطاق الاقتصاد، وأن تتماشى مع سياسات الاقتصاد الكلي والعلم والتكنولوجيا والتجارة والطاقة والبيئة والسياسات الجنسانية. ويجب أن يأخذ تصميمها في الاعتبار الآثار الجغرافية المحتملة، بما في ذلك العواقب المترتبة على الهجرة الداخلية، والتحضر، والفرص التي تتيح لامركزية الاستثمارات.

23 - وتتطلب السياسة الصناعية الفعالة أيضا آليات لمنع إساءة الاستعمال، بما في ذلك السلوكيات الربعية. وبينما ينبغي ألا تؤدي المخاوف من الفشل إلى إصابة الشركات التي تستفيد من السياسات الصناعية بالشلل، لأن الابتكار يتطلب المجازفة، فلا بد أن تخضع هذه الشركات للمساءلة. ويمكن أن تساعد التزامات الابتكار القابلة للإنفاذ، والدعم المحدد المدة، وشروط الانقضاء التدريجي، والتقييم الدوري للأداء في ضمان تركيز كل من الحكومات ودوائر قطاع الأعمال على تحقيق النتائج، وعدم إدامة السياسات غير الفعالة. ويجب أن تكون عمليات صنع القرار ذات الصلة شفافة وشاملة.

24 - ويجب أن تعكس السياسة الصناعية الطابع المتنوع والدينامي للشركات والقطاعات. فشبكات الإنتاج التي تُجمّع القدرات معا، تتجه نحو الابتعاد عن حدود الشركة الكبيرة أو تتكتل نحو فسيفساء من الشركات، منها المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وتتعاون عبر الحدود بموجب ترتيبات قانونية متنوعة. وتتطلب السياسة الصناعية القائمة على القدرات جيلا جديدا من خدمات الدعم، ولا سيما للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل توفير التمويل الكافي والخدمات التكنولوجية والمعلومات التجارية والدعم لاعتماد ممارسات أفضل وخدمات لتسويق الصادرات من خلال الوكالات العامة والمشاركة بين القطاعين العام والخاص. وسيشمل ذلك أيضا إتاحة التدريب والفرص لأصحاب المشاريع لتبادل الأفكار ومناقشة التحديات ومعالجة القضايا من خلال الدروس المستفادة وتعلم الأقران من النجاحات في البلدان الأخرى.

25 - ويستلزم تحسين إدماج المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في شبكات إنتاجية أوسع نطاقا قدرة على أداء دور في الحد من عدم المساواة، بناء قدرات المشاريع، بما في ذلك قدراتها التكنولوجية، وكذلك تحفيز الشركات الأكبر حجما لتطوير شبكات الموردين المحليين. ويتطلب أيضا حلولاً مبتكرة للتمويل لخفض تكاليف المعاملات التي أبقت العديد من هذه المشاريع خارج نطاق اهتمام رأس المال الخاص، وإتاحة الفرص في سلاسل الإمداد الإقليمية والعالمية.

26 - وفي البلدان التي تمتلك فيها المصارف الإنمائية الوطنية قدرات قوية للحوكمة ولتقييم المخاطر، يمكن لتلك المؤسسات أن تؤدي دورا هاما في دعم الشركات والقطاعات التي لديها إمكانية تحقيق نمو في الإنتاجية، وكذلك في الشمول المالي، بما فيه حصول المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على الائتمان. ويتعين أن تكون هذه المصارف الإنمائية الوطنية، إلى جانب مصارف التنمية المتعددة الأطراف، جزءا من إطار تمويلي أوسع نطاقا يتسم بالمرونة والشمول ويلبي احتياجات مختلف الشركات والقطاعات. ويلزم أيضا أن تكون أطر التمويل قادرة على تعبئة الأموال الخاصة بطريقة تتماشى مع شبكة لامركزية ومجزأة من الشركات، تعمل في أغلب الأحيان خارج حدود شركة واحدة أو تكتلات تقليدية.

27 - ويستلزم تحقيق إمكانات السياسة الصناعية والقدرة الإنتاجية أطرا إقليمية وعالمية فعالة، ومؤسسات وتعاوناً فعالين، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الموجه بشكل عملي لمساعدة البلدان النامية على التغلب على القيود المفروضة على التمويل والتكنولوجيا والمعلومات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد الموارد التي يجري استثمارها في تحديد الدروس المستفادة المتعلقة بقطاعات وقدرات بعينها، والتي يمكن أن تكون ذات فائدة عملية للغاية لواضعي السياسات.

28 - وتقضي الجائحة وتغير المناخ والأزمات الحالية الأخرى للتنمية المستدامة مراجعة أطر الملكية الفكرية التي ستنجح للبلدان النامية إمكانية الوصول إلى أحدث التطورات في مجال التكنولوجيا، مثل تلك

المتعلقة بلقاحات وعلاج كوفيد-19 أو تكنولوجيات الطاقة النظيفة. ومن شأن ذلك أن يتيح فرصا للبلدان النامية للمشاركة في التطوير المشترك للتكنولوجيا بدلا من الاعتماد على الوعد الذي لم يتحقق إلى حد كبير بنقل التكنولوجيا.

29 - وينبغي استكشاف منصات إقليمية وعالمية مبتكرة لتجميع عناصر سلاسل القيمة، مع الاستفادة من التطورات في مجالات التكنولوجيا والطاقة النظيفة. فالابتكار في التعاون الدولي بشأن السياسة الصناعية يبدأ بحوار مفتوح عبر مجالات التجارة، والمناخ، والبيئة، والمجالات الدولية الأخرى ذات الصلة.

30 - وتشكل الآثار المترتبة على السياسات الصناعية الرامية إلى النهوض بالانتقال الأخضر نحو اقتصادات منخفضة الكربون مصدر قلق مباشرا للنظام المتعدد الأطراف. فهناك كثير من البلدان تبدأ مرحلة انتقالية حاليا، ولكنها غالباً ما تسعى إلى تحقيق هذا الهدف بطريقة تنافسية، حيث تلجأ إلى تدابير حمائية. وتتدمج العديد من البلدان النامية في سلاسل القيمة الناشئة عن طريق توفير موارد طبيعية للتكنولوجيات المنخفضة الكربون، مما يديم، بل وحتى يزيد، اعتمادها على القطاعات الأولية. وينبغي للتحويل الأخضر أن يعزز التنمية المستدامة لأكثر البلدان ضعفا، بدلا من أن يعيقها. وتحتاج أقل البلدان نموا التي تعتمد على السلع الأساسية بصفة خاصة إلى دعم المجتمع الدولي لضمان التنويع والتحول الهيكلي في هذا السياق الجديد والدينامي.

الفصل الثالث

استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي للهيئات الفرعية

31 - ترحب اللجنة باستعراض المجلس لهيئاته الفرعية وتتطلع إلى دعم عملية الاستعراض خلال الأشهر المقبلة. وقامت اللجنة بتقييم أساليب عملها وبرنامج عملها ومشاركتها مع المجلس ونظامه الفرعي تمشيا مع التوجيهات التي قدمها نائب رئيس المجلس، ووجدت أنها فعالة ومتسقة بشكل وثيق مع خطة عام 2030 والمؤتمرات ذات الصلة.

32 - واللجنة مكلفة بتقديم توصيات إلى المجلس بشأن إخراج البلدان من فئة أقل البلدان نموا وإدراجها فيها. وتستند التوصيات إلى الأدلة وتتبع من منهجية شاملة لتقييم التقدم المحرز تتعلق بمعايير ومؤشرات أقل البلدان نموا، وكذلك من التحليلات القطرية. وواصلت اللجنة مؤخرا تعزيز الطابع القائم على الأدلة لعملية الرفع من القائمة عن طريق إدخال مؤشرات تكملية للخروج من القائمة في المنهجية وعن طريق وضع آلية رصد معززة للبلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا أو التي رُفعت أسمائها منها (انظر الفصل السادس).

33 - وتضطلع اللجنة بتحليل التحديات الإنمائية الرئيسية التي تؤثر على جميع أقل البلدان نموا⁽²⁾، وقدمت مقترحات لبرنامج عمل الدوحة الجديد لصالح أقل البلدان نموا. وتتبع التحليلات والمقترحات بشكل جيد، في أمور منها، مشروع برنامج العمل والإعلان الوزاري المعتمد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2021، مما يشير إلى أثر اللجنة في هذا المجال من مجالات العمل. وتقوم اللجنة أيضا بتوجيه خدمات بناء القدرات والمعلومات التي تقدمها أمانتها بشأن أقل البلدان نموا بوجه عام، وبشأن خروجها من تلك الفئة بوجه خاص.

34 - وأنشأت اللجنة فريقا فرعيا للاستعراضات الوطنية الطوعية يقوم بتحليل الاستعراضات المقدمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى كل عام منذ عام 2017. ويقدم تقرير اللجنة نقاطا لكي تنتظر فيها الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون المشاركون في الاستعراضات. وتهدف توصياتها إلى تعزيز دور الاستعراضات الوطنية الطوعية كأداة فعالة في التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

35 - وتصدر اللجنة تقارير وورقات سياسات مشفوعة بتحليل تهدي به في توصياتها، مسترشدة في ذلك بموضوع المجلس. وما فتئت اللجنة تدعو باستمرار إلى أن تشغل القدرة الإنتاجية مكانة مركزية من أجل تحقيق الأهداف، سواء في أقل البلدان نموا أو في البلدان النامية الأخرى. واستجابة لموضوع عام 2022، يناقش الفصل الثاني كيف يمكن للسياسة الصناعية أن تساعد في معالجة التحديات المتعددة والمتزامنة المتعلقة بتغير المناخ وعدم المساواة والتعافي من أزمة كوفيد-19. وتعتمد اللجنة بحث الانتقال الأخضر وقضايا الديون والتمويل الدولي استجابة لموضوع المجلس لعام 2023.

36 - وتشارك اللجنة بنشاط مع المجلس وهيئاته الفرعية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى وتتواصل معها. وشارك أعضاء اللجنة في الجزء الرفيع المستوى وفي الجزء المتعلق بالتكامل في الماضي، ويشاركون منذ

(2) تشمل الأمثلة الحديثة الدراسة الشاملة عن أثر كوفيد-19 (comprehensive study on the impact of COVID-19) والعمل المتعدد السنوات بشأن توسيع نطاق القدرات الإنتاجية (multi-year work on expanding productive capacities).

عام 2022، في الجزء المتعلق بالتنسيق، وفي منتدى التعاون الإنمائي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى وأحداثه الجانبية، وفي سائر أنشطة المجلس، وكذلك في منتديات أخرى في إطار الأمم المتحدة. وتعاونت اللجنة مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكاتب المنسقين المقيمين، واللجان الإقليمية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومن خارج منظومة الأمم المتحدة، مع منظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والإطار المتكامل المعزز، وشركاء آخرين متعددين في مجال تنسيق الدعم المقدم إلى البلدان التي بصدد أن تُرفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً وتحليل السياسات. ومنذ عام 2018، قامت اللجنة بعقد جلسات إحاطة لأعضاء المجلس بشأن قضايا أقل البلدان نمواً. وفي عام 2021، عقدت اللجنة أيضاً "جلسة تفاعلية للمجلس" بعد اختتام جلستها العامة، مما أتاح إجراء مناقشة أكثر انفتاحاً بين أعضاء المجلس واللجنة. ويمكن أن يؤدي تقديم تعليقات محددة بشأن هذه الأحداث إلى مساعدة اللجنة في النشر الفعال لاستنتاجاتها وتوصياتها وكذلك في تعزيز المشاركة مع المجلس.

37 - وفيما يتعلق بالممارسات الجيدة بشأن ترتيبات عملها، تشير اللجنة إلى أنه يجري الاضطلاع بأنشطة في أفرقة فرعية، مما يتيح للأعضاء التركيز على جوانب معينة من خطة العمل (موضوع المجلس، وقضايا أقل البلدان نمواً، والاستعراضات الوطنية الطوعية). وفي إطار عملها المتعلق بإحدى الولايات الرئيسية، وهي تحديد البلدان التي ستخرج من فئة أقل البلدان نمواً، تُعين اللجنة، من بين أعضائها، مقررين قطريين لضمان استمرارية المشاركة في عملية رفع الأسماء من القائمة خلال السنوات المفضية إلى خروج بلد ما من فئة أقل البلدان نمواً، والمشاركة الأوثق على الصعيد القطري.

38 - ومن خلال إجراء تقييم لأقل البلدان نمواً لرفع اسمها من القائمة، عززت اللجنة تفاعلاً أوثق مع أقل البلدان نمواً ومكاتب التنسيق الإقليمية، مما مكن من زيادة شمول وشفافية عملية رفع الأسماء من القائمة. ودأبت اللجنة أيضاً على تنظيم ندوات افتراضية عبر الإنترنت واجتماعات لأفرقة الخبراء على مدى العامين الماضيين، ووجدت اللجنة أنها وسيلة تتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية والشمول لنشر العمل والمشاركة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

39 - وتدمج اللجنة عملها التحليلي مع العملية الحكومية الدولية، وتضطلع من خلال أمانتها بأعمال هامة لتنمية القدرات تستنير بها اللجنة في تحليلاتها وتوصياتها إلى المجلس.

40 - وفيما يتعلق بإصلاح المجلس واستعراض هيئاته الفرعية، تتطلع اللجنة إلى تلقي توجيهات إضافية والتعلم من تجارب الهيئات الفرعية الأخرى. وعلى وجه الخصوص، تدعو اللجنة المجلس إلى تحديد مسائل أو مشاكل مستهدفة ومحددة بقدر أكبر، وتتصل بموضوع المجلس الأوسع نطاقاً الذي يمكن أن تسهم فيه بتجربتها وخبرتها الفريدة والمتنوعة. وترحب اللجنة أيضاً باستعراض المجلس لكيفية تنفيذ الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة للتوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن المجلس وهيئاته الفرعية، بما فيها اللجنة.

41 - وفي حين يوجد مورد رئيسي للاطلاع على مداولات الهيئات الفرعية وجداولها الزمنية على الصفحة الشبكية لـ "الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي" على الموقع الشبكي للأمانة العامة للأمم المتحدة، فإن وجود مستودع أكثر شمولاً ويمكن البحث فيه يجمع كل الأحداث والتقارير والنواتج والمنشورات الصادرة عن مختلف الهيئات الفرعية وأماناتها يمكن أن ييسر التنسيق والتعاون فيما بين الهيئات الفرعية التابعة للمجلس.

الفصل الرابع

تحليل الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021

42 - أجرت اللجنة تحليلاً للاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى كل عام منذ عام 2018⁽³⁾. وفي عام 2022، أجرت تحليلاً لتقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة في عام 2021 والبالغ عددها 40 تقريراً. ورغم تحقق أوجه تقدم جديدة بالترحيب، فلا تزال الشواغل الرئيسية التي أثارها اللجنة في الماضي بشأن نطاق التقارير ومحتواها قائمة. فالتقارير التي تم استعراضها لا تعكس الطموح التحويلي لخطة عام 2030، ولا يبدو أنها تُستخدم بفعالية كأدوات للتعليم من الدروس المستفادة في المناقشات والعمليات المتعلقة بالسياسات.

43 - وتقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية وصفية إلى حد كبير وتفتقر إلى التقييمات والتحليلات الموضوعية اللازمة لخدمة الغرض المنشود منها المتمثل في تبادل الخبرات بين الحكومات الوطنية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال والشركاء الدوليين. ومن شأن الاهتمام والتدبر الأكثر تفصيلاً بالسياسات والاستراتيجيات والإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي وبأثرها، أن ييسر تحديد الخبرات والدروس المستفادة، الأمر الذي يمكن أن يدعم بدوره التحسينات في تنفيذ خطة عام 2030.

44 - **أثر جائحة كوفيد-19 والتصدي لها** - تشير جميع الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى الأثر الشديد للجائحة على إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تركيز معظم التقارير على الآثار الاجتماعية والاقتصادية أكثر من تركيزها على الآثار الصحية. وتصف العديد من التقارير الأثر غير المتناسب الذي أحدثته الجائحة على الفئات المهمشة والمحرومة، ولكنها لا تعكس سبب ذلك. وتعرض معظم التقارير بالتفصيل الاستجابة الصحية ودعم الحماية الاجتماعية، لكن عدداً منها يُغفل أي إشارة للحصول على اللقاحات. ولا يشير سوى نحو ثلث التقارير إلى الهدف 3-د بشأن التأهب لمواجهة الجوائح.

45 - **عدم ترك أي أحد خلف الركب** - يبعث الاهتمام المتزايد الذي يُولى للتعهد بعدم ترك أحد خلف الركب، الذي ورد ذكره في جميع التقارير، التفاؤل لدى اللجنة. غير إن تركيز الاستجابات السياسية، مثل التركيز على آثار الجائحة على الفئات الضعيفة، ينصب في الغالب على تدابير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة، مع قدر أقل من التفكير في القضايا الهيكلية. وعلاوة على ذلك، يشير تقريران فقط إلى الوصول أولاً إلى من هم أبعد ما يكون عن الركب، ولا يشير أي من التقارير إلى الإجراءات المتخذة لتجنيب زيادة تخلف الناس عن الركب. وعند تحديد الفئات المهمشة والمحرومة، يسود اعتراف واسع بالأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والفتيات والمسنين والأطفال، في حين تندر بقدر أكبر الإشارة إلى الشعوب الأصلية والجماعات الدينية أو العرقية والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسيتين والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

46 - **تفاوت الدخل** - لا يزال الاتجاه نحو إيلاء اهتمام متزايد لتفاوت الدخل في الاستعراضات الوطنية الطوعية مستمراً. بيد أن هناك نقصاً في الإبلاغ عن الغايات الهامة للهدف 10، ولا سيما تلك التي تشير إلى تنظيم الأسواق المالية وتعزيز تمثيل البلدان النامية في عملية صنع القرار الدولي. وعلاوة على ذلك،

(3) انظر <https://www.un.org/development/desa/dpad/our-work/committee-for-development-policy.html>.

لا يزال مفهوم التغيير الهيكلي، على الصعيدين الوطني والدولي، غائبا، وكذلك التركيز على شبكات الأمان الاجتماعي وإعادة التوزيع بدلا من التركيز على الأسباب الأساسية الكامنة وراء عدم المساواة.

47 - **عدم المساواة بين الجنسين** - تتضمن ثلاثة أرباع التقارير قسما مخصصا للهدف 5، وهي نسبة أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة. بل إن عددا أقل من التقارير يشير إلى أهداف محددة وإلى معالجة عدم المساواة بين الجنسين، والمناقشة الواردة في معظم التقارير سطحية. ولا يُسلّم سوى حوالي نصف التقارير بالفجوات في الأجور بين الجنسين، ولا يشير سوى تقرير واحد فقط من كل أربعة تقارير إلى أي سياسات أو استراتيجيات لمعالجة هذه المسألة.

48 - **البيئة** - وجدت اللجنة أن هناك زيادة كبيرة في الاهتمام بالعمل المناخي والطاقة النظيفة، وهو أمر لم يتم تناوله بقدر واف في الاستعراضات المقدمة في عام 2020. وترد في جميع التقارير تقريبا مناقشة للاستهلاك والإنتاج المستدامين، ولكن بصرف النظر عن الحد من النفايات وإدارتها، فإن الاهتمام بالأهداف كل منها على حدة متواضع ولا يعالج الموضوع بعمق كبير. ويشير عدد قليل جدا من التقارير إلى تعبئة الموارد لحماية النظم الإيكولوجية والإدارة المستدامة للغابات. واستنادا إلى تحديد الروابط بين الأهداف البيئية، وكذلك بين الأهداف البيئية وغيرها من الأهداف، استكشفت اللجنة الكيفية التي تعالج بها التقارير أوجه الترابط وتشير إليها. فعلى سبيل المثال، ترد في بعض التقارير إشارة إلى العلاقة بين الحصول على المياه النظيفة والتعليم.

49 - **الشراكات ووسائل التنفيذ** - تحظى تعبئة الموارد بوجه عام بأكثر قدر من الاهتمام في الإبلاغ عن الهدف 17. أما الجوانب الأخرى، مثل الالتزامات الدولية وتهيئة بيئات تمكينية، فتحظى بتغطية أقل في استعراضات عام 2021. وكمثال على ذلك، يشير ربع التقارير فقط إلى اتساق السياسات. ويمكن أن يشير ذلك إلى إخفاق في الإقرار بالطابع المتكامل لتحدي التنمية المستدامة والتصدي له والتغيير التحولي اللازم لتحقيق طموحات خطة عام 2030. ويساور اللجنة القلق أيضا لأن الأهداف، مثل تشجيع الاستثمار والوصول إلى الأسواق، التي تدعم على وجه التحديد تنمية أقل البلدان نموا، لا تزال من بين أقل الأهداف المبلغ عنها عموما. وعلاوة على ذلك، فنادرا ما يُشار إلى أهمية وجود مجال للتصرف السياساتي في أي تقارير.

50 - **الأهداف والغايات غير المبلغ عنها بالقدر الكافي** - ساد اتجاه عام في التقارير السابقة ومرة أخرى في التقارير المقدمة في عام 2021 يتمثل في عدم الاهتمام بوسائل تنفيذ الأهداف. ولا تزال الأهداف والمواضيع المتصلة بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات والعولمة والتجارة الشاملة والمنصفة من بين أقل الأهداف والمواضيع المبلغ عنها. وينطبق هذا على الإبلاغ عن جميع الأهداف.

الفصل الخامس

رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفِعَتْ أسمائها منها

ألف - مقدمة

51 - بموجب التكليف الوارد في قرار المجلس 11/2021 وقرار الجمعية العامة 221/67، رصدت اللجنة التقدم الإنمائي لبلد رُفِعَ اسمه مؤخراً من فئة أقل البلدان نمواً، هو فانواتو، وسبعة بلدان جاري رفع أسمائها، هي أنغولا، وبنغلاديش، وبوتان، وجزر سليمان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسان تومي وبرينسيبي، ونيبال. وتشاورت اللجنة أيضاً مع توفالو، بموجب التكليف الوارد في قرار المجلس 11/2021. وتتوافر تقارير الرصد التفصيلية، التي تتضمن توصيات بشأن أولويات السياسات واحتياجات الدعم، على الموقع الشبكي للجنة. ويبين الجدول أدناه معايير التصنيف ضمن فئة أقل البلدان نمواً ومستوى الرقم القياسي للقدرة الإنتاجية للبلدان التي يجري رصدها، لتسليط الضوء على تحقيق التقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأجل الطويل مقارنة بالمعايير المعمول بها، والدور المركزي لتوسيع القدرات الإنتاجية من أجل رفع الاسم من القائمة (انظر الفصل السادس، الفقرة 74).

المعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نمواً للبلدان التي يجري رصدها، 2022

المعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نمواً			
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بنولارات الولايات المتحدة) للأصول البشرية	مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي	مؤشر القدرات الإنتاجية	مؤشر القدرات
عتبة الرفع من القائمة	32,0 ≥	66,0 ≤	لا ينطبق
البلد الذي رُفِعَ اسمه من القائمة			
فانواتو	46,3	77,1	29,4
البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة			
أنغولا	45,6	52,2	22,2
بنغلاديش	27,2	76,2	26,8
بوتان	25,5	79,8	30,1
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	27,1	73,0	27,1
نيبال	23,8	76,5	26,3
سان تومي وبرينسيبي	22,7	91,0	26,7
جزر سليمان	48,7	73,5	26,2
المتوسطات			
أقل البلدان نمواً	39,0	58,5	23,9
البلدان النامية الأخرى	31,1	88,3	31,6

المصدر: أمانة لجنة السياسات الإنمائية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ملاحظة: يمكن الاطلاع على التفاصيل المتعلقة بالمعايير التي تستخدم في تحديد أقل البلدان نمواً والمؤشرات الفرعية للدليل القياسي للأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي على الموقع الشبكي للجنة. وللاطلاع على تفاصيل وضع وتفسير مؤشر القدرات الإنتاجية، انظر الموقع الشبكي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتشير قيم مؤشر القدرات الإنتاجية إلى عام 2018.

باء - البلد الذي رُفع اسمه من قائمة أقل البلدان نمواً

فانواتو

52 - رُفع اسم فانواتو من القائمة في كانون الأول/ديسمبر 2020. وتأثر البلد بشدة بإعصار هارولد في عام 2020 وباستمرار جائحة كوفيد-19. وانخفضت بقدر كبير صادرات البلد من الخدمات، ولا سيما السياحة بوصفها المصدر الرئيسي للدخل في البلد، ولكن من المتوقع أن ينتعش الاقتصاد وأن ينمو من 4 في المائة إلى 4,5 في المائة في السنوات المقبلة.

53 - وما فتئت حكومة فانواتو تنفذ استراتيجية الانتقال السلس، وفانواتو بلد رائد في المرفق المتكامل لدعم عملية رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً على نحو مستدام (iGRAD). وعقدت الحكومة اجتماعاً تشاورياً ق طرياً مع اللجنة، رغم أنها لم تقدم تقريرها السنوي عن استراتيجية الانتقال السلس إلى اللجنة. وتوصي اللجنة بأن ينفذ البلد الاستراتيجية في إطار نهج تدريجي. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يشكل تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال رقمنة الاقتصاد جزءاً رئيسياً من التعافي في الأجل القصير، فضلاً عن بناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل. ويُقترح أن تواصل فانواتو بذل جهودها للتغلب على القدرة الإحصائية المحدودة بمساعدة الشركاء في التنمية.

جيم - البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة

أنغولا

54 - من المقرر أن يُرفع اسم أنغولا من القائمة في شباط/فبراير 2024. وتحيط اللجنة علماً بأن جائحة كوفيد-19 فاقمت حالة الاقتصاد الكلي عموماً في أنغولا، مما أدى إلى دخول الركود الاقتصادي إلى سنته الخامسة على التوالي في عام 2020، وارتفاع الدين العام. وعلى الرغم من بعض التحسينات الأخيرة في عام 2021، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط، فإن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في أنغولا يمكن أن ينخفض في عام 2023 إلى ما دون عتبة الرفع من القائمة، التي كانت أساس توصية اللجنة برفع أنغولا من القائمة في عام 2015. ولا يزال البلد بعيداً عن بلوغ عتباتي الرفع من القائمة فيما يتعلق بالمعيارين الآخرين اللذين يستخدمان في تحديد أقل البلدان نمواً، إذ لم تتحقق سوى تحسينات طفيفة في الدليل القياسي للأصول البشرية، وسجلت مزيداً من التدهور في مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي.

55 - وترى اللجنة أن الحالة في أنغولا هشة وتبرز الحاجة إلى مواصلة رصد الحالة عن كثب. وسيحقق ذلك من خلال آلية الرصد المعززة الجديدة (انظر الفصل السادس)، التي ستوجه أيضاً أية توصية أخرى بشأن رفع أنغولا من القائمة.

56 - وترحب اللجنة بالمعلومات الأخيرة التي قدمتها أنغولا فيما يتعلق بجهودها الرامية إلى إعداد استراتيجية الانتقال السلس، بينما تعرب عن قلقها إزاء التقدم البطيء جداً المحرز في إعداد الاستراتيجية المذكورة في السنوات الست الماضية. وتوصي اللجنة بأن تُعجل أنغولا بوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية الانتقال السلس. ويعتبر التحول الهيكلي هو الأكثر أهمية بالنسبة لأنغولا بوصفها بلداً يعتمد على النفط، الأمر الذي يتطلب أيضاً معالجة المفاضلات بين الأهداف الطويلة الأجل واستقرار الاقتصاد الكلي في الأجل القصير. ولا يمكن تحقيق هذا التحول إلا بالتزام وطني قوي، يساعده الدعم الدولي.

بوتان

57 - من المقرر أن يُرفع اسم بوتان من القائمة في شباط/فبراير 2023. وقد حققت بوتان نجاحا كبيرا في احتواء جائحة كوفيد-19 من خلال عمليات الإغلاق وإغلاق الحدود في المراحل المبكرة من الجائحة ومن خلال برنامج تطعيم فعال في عام 2021. ومع ذلك، فقد كان لتدابير الاحتواء الصارمة آثار اقتصادية وخيمة وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقدر بنحو 10 في المائة في عام 2020. وقد عاد النمو الآن، ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 5 في المائة في السنة المالية 2022/2021.

58 - وقدمت بوتان تقريرها السنوي الثاني عن الاستعدادات لرفع اسمها من القائمة على نحو سلس، وردت على رسائل اللجنة. ويجري إدماج استراتيجية الانتقال السلس في خطة التنمية الوطنية الثالثة عشرة، ويبدو أن البلد يسير على الطريق الصحيح في استعداداته لرفع اسمه من القائمة. وتتمثل الشواغل الرئيسية للجنة في اعتماد البلد الشديد على صادرات الطاقة الكهربائية والسياحة والزراعة. وتوصي اللجنة بأن تواصل الحكومة جهودها الرامية إلى تعزيز التنوع الاقتصادي، ودعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات المنزلية على وجه الخصوص للمساعدة في توسيع نطاق الإنتاج المحلي والحد من الاعتماد على الواردات. وتوصي أيضا بأن تعزز بوتان روابطها مع شركائها التجاريين وأن تنوعها، وأن تنوع بوجه خاص صادراتها إلى الهند.

بنغلاديش

59 - من المقرر أن يُرفع اسم بنغلاديش من القائمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2026. وحققت بنغلاديش نموا اقتصاديا قويا، بين 6 في المائة و 8 في المائة سنويا خلال الفترة 2015-2019، ونموا إيجابيا بنسبة 3,5 في المائة في عام 2020، على الرغم من جائحة كوفيد-19. وانخفض التوازن المالي للحكومة بنسبة 5,5 في المائة، حيث استخدمت الحيز المالي القائم للاستجابة الفعالة لجائحة كوفيد-19 لحماية الظروف المعيشية للسكان. وارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 40 في المائة ولكنها لا تزال محتملة.

60 - وخلصت اللجنة إلى أن حكومة بنغلاديش في وضع جيد يمكنها من إعداد وتنفيذ استراتيجية للانتقال السلس. ويحظى الالتزام والتقدم اللذان ظهرا حتى الآن بالثناء. وتقرّر اللجنة أن تولي استراتيجية البلد اهتماماً لتسريع التحول الهيكلي داخل القطاعات وفيما بينها، مع إيلاء الأولوية للبحث والتطوير، والتعلم التكنولوجي، والابتكار والرقمنة. وينبغي تعزيز سلاسل القيمة المحلية وزيادة تطوير القدرات الإنتاجية، ولا سيما رأس المال البشري والمؤسسات. وتوصي بأن تقوم بنغلاديش بتنويع أسواق المقصد لقطاع التصدير، مع مواصلة المفاوضات مع الشركاء التجاريين بشأن الانتقال السلس. وقد يؤدي فقدان المبكر لفرص النفاذ التفضيلي إلى أسواق التصدير الرئيسية إلى انتكاسات فيما يتعلق برفع الاسم من القائمة على نحو مستدام.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

61 - من المقرر أن يُرفع اسم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من القائمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2026. وشهدت البلاد نموا اقتصاديا قويا، بلغ متوسطه أكثر من 6 في المائة سنويا خلال الفترة 2015-2019، لكن النمو تباطأ بشكل كبير نتيجة لجائحة كوفيد-19. وزادت الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 من صعوبة الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وإدارة الدين الوطني، الذي يبلغ نحو 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب ارتفاع حجم القروض المتعاقد عليها لمشاريع البنية التحتية

الواسعة النطاق. ويمتلك البلد حيزاً مالياً محدوداً للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والتعافي من كوفيد-19 في الوقت نفسه.

62 - وأبدت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التزاماً قوياً برفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً، وأنشأت الآلية الاستشارية مع الشركاء التجاريين والإئمانيين أثناء صياغة استراتيجية الانتقال السلس. وتقترح اللجنة أن تدرج جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية خططا وأنشطة ملموسة في الاستراتيجية للحد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل في الأجل الطويل.

نيبال

63 - من المقرر أن يُرفع اسم نيبال من القائمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2026. وخلصت اللجنة إلى أنه في حين أن البلد لا يزال يفي بمعايير الدليل القياسي للأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي بهوامش قوية، فإن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لا يزال دون عتبة رفع الاسم من القائمة على الرغم من النمو السريع في السنوات الأخيرة. ويرجع ذلك جزئياً إلى الآثار الكبيرة لجائحة كوفيد-19 على قطاع السياحة. وازداد الإنفاق الحكومي على الصحة العامة والرفاه، ولكن الحماية الاجتماعية للأشخاص الضعفاء ظلت محدودة.

64 - واتخذت حكومة نيبال خطوات لإعداد استراتيجيتها للانتقال السلس وقدمت التقرير السنوي إلى اللجنة. وتوصي اللجنة بأن يتخذ البلد تدابير ملموسة لتعزيز القدرة الإنتاجية، بسبل منها تشجيع الصناعات المنزلية وتنويع الاقتصاد.

سان تومي وبرينسيبي

65 - من المقرر أن يُرفع اسم سان تومي وبرينسيبي من القائمة في كانون الأول/ديسمبر 2024. وتشير اللجنة إلى أن البلد استطاع، بدعم خارجي، أن يخفف بفعالية من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وجرى تعويض انكماش قطاع السياحة أثناء الجائحة تعويضاً كافياً عن طريق زيادة الإنفاق العام، بما في ذلك في المجالات الاجتماعية. ولا يزال تحمل الدين العام ممكناً، ولكن المتأخرات المتراكمة للشركاء الثنائيين تشكل تحدياً رئيسياً.

66 - ولا يزال البلد يُظهر تحسناً في جميع مؤشرات معايير أقل البلدان نمواً، كما أن رفعه من القائمة ليس مُعرّضاً للخطر. ومع ذلك، تشير اللجنة إلى ضرورة الرصد المستمر، حيث لا يزال البلد يعتمد اعتماداً كبيراً على الدعم الخارجي ولا يزال كل من الاقتصاد والقطاع الاجتماعي يتسمان بالهشاشة. وتأسف اللجنة لأنها لم تتلق تقريراً عن استراتيجية الانتقال السلس من الحكومة، ولم تتمكن من إجراء مشاورات. وتحت بقوة حكومة سان تومي وبرينسيبي على وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية الانتقال السلس للبلد وتقديمها.

جزر سليمان

67 - من المقرر أن يُرفع اسم جزر سليمان من القائمة في كانون الأول/ديسمبر 2024. ولا تزال جزر سليمان تحرز تقدماً بطيئاً ولكنه مطرد في بناء الأصول البشرية وزيادة الدخل القومي. وتلاحظ اللجنة التقدم المحرز في التنويع بعيداً عن قطاع قطع الأشجار نحو قطاعات مثل مصايد الأسماك والمعادن. بيد أن البلد لا يزال ضعيفاً للغاية بسبب التركيز السوقي العالي من حيث المنتجات والأسواق فضلاً عن ارتفاع مخاطر

الكوارث. وخلال الاجتماع التشاوري القطري، أفادت الحكومة بأن البلد تضرر بشدة باندلاع الاضطرابات المدنية الأخيرة وجائحة كوفيد-19. وتوقف التقدم المحرز في إعداد استراتيجية الانتقال السلس. ولم تقدم جزر سليمان بعد تقريراً سنوياً إلى اللجنة، رغم نجاحها في ضمان استمرار النفاذ إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون الخضوع لنظم الحصص في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

68 - وتلاحظ اللجنة كذلك أن جزر سليمان تواجه تحديات إنمائية كبيرة، حيث يدخل الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز شفافية وحوكمة الإدارة المالية العامة، فضلاً عن الصناعات الاستخراجية، وتحسين بيئة الأعمال التجارية، والتقدم المحرز في تنمية الأسواق المالية، ضمن المسائل الرئيسية. وتشدد اللجنة على أهمية الحوكمة الرشيدة وإصلاحات القطاع العام في إحراز تقدم في تلك المجالات.

دال - البلدان المؤجل رفع أسمائها من القائمة

69 - وفقاً للتكليف الصادر عن المجلس في قراره 11/2021، تواصلت اللجنة مع البلدين اللذين أُرجئ رفع اسميهما من القائمة، وهما كيريباس وتوفالو، لمناقشة التحديات الإنمائية التي يواجهها البلدان. وعقدت اللجنة اجتماعاً تشاورياً افتراضياً مع توفالو. ورغم أنه لا توجد حالات كوفيد-19 حتى الآن، فإن للوباء آثاراً اقتصادية واجتماعية كبيرة. وتلتزم الحكومة التزاماً قوياً بالمشاركة في آلية الرصد المعززة التي تقوم اللجنة بتطويرها، وبإنشاء قناة اتصال منتظمة مع اللجنة. وطلبت توفالو استمرار المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، ليس فقط بتدابير الاستجابة القصيرة الأجل للالتزامات ولكن أيضاً بالتنمية المستدامة الطويلة الأجل. وتتطلع اللجنة إلى مواصلة الحوار مع توفالو وثق في أنها ستتمكن من إجراء مشاورات قطرية مع كيريباس أيضاً.

الفصل السادس

آلية الرصد المعززة

70 - استعرضت اللجنة التقدم المحرز في إعداد وتنفيذ آلية رصد معززة للبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً والتي رُفعت أسمائها مؤخراً من هذه الفئة؛ ورحبت بالتعليقات الإيجابية والاهتمام القوي الذي حظي به اقتراحها خلال المشاورات القطرية (انظر الفصل الخامس)، وبالإعتراف الإيجابي في برنامج عمل الدوحة (A/CONF.219/2022/3، المرفق، الفقرة 284)، وبدعوة المجلس الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى دعم جهود اللجنة (قرار المجلس 11/2021، الفقرة 6).

71 - وستكمل الآلية عمليات الرصد الوطنية والدولية القائمة بدلاً من أن تكرر ذلك بالتركيز على الأحداث المعطلة التي قد تؤثر على الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نمواً، وعلى الآثار القصيرة الأجل والطويلة الأجل للاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويجب أن ترتبط الآلية ارتباطاً وثيقاً برصد البلد ذاته لإعداده لاستراتيجية الانتقال السلس وتنفيذه لها.

72 - وقررت اللجنة أن تنفذ آلية الرصد المعززة على مراحل، وتتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي: تحسين الرصد السنوي، والعملية الجديدة للاستجابة للأزمات، وتعزيز تدابير الدعم المرتبطة بالرصد.

73 - ومن الضروري، بالنسبة للعناصر الثلاثة كلها، أن يتحقق اتصال فعال بين اللجنة والبلد الجاري رفع اسمه من القائمة. ولذلك، ستقوم اللجنة (بإعادة تعيين) بتعيين أحد أعضائها لكل بلد يجري رفع اسمه من القائمة أو رُفع اسمه مؤخراً منها ليكون مقررًا قطرياً، يتولى توجيه رصد اللجنة للبلد المعني، بدعم من الأمانة. ويُدعى كل بلد خاضع للرصد إلى تعيين جهة اتصال معنية بالرفع من القائمة، تتواصل مع المقرر القطري للجنة عن طريق الأمانة. بيد أن هذا لا يحول دون وجود قنوات اتصال أخرى بين البلد واللجنة.

تحسين الرصد السنوي

74 - يشمل تحسين الرصد السنوي الخطوات التالية:

(أ) ترسل الأمانة طلباً إلى البلد لتقديم تقرير سنوي. وتمشيا مع قرار الجمعية العامة 221/67، ينبغي أن يتضمن تقرير البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة معلومات عن ما يلي: '1' إنشاء آلية استشارية، أو استخدام آلية قائمة، مع الشركاء الإنمائيين والتجاربيين؛ و '2' التزامات بتوفير دعم دولي للرفع من القائمة وتقديم هذا الدعم؛ و '3' وضع استراتيجية للانتقال السلس؛ و '4' الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 على الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً، حسب الاقتضاء. وينبغي أن تغطي التقارير المقدمة من البلدان التي رُفعت أسمائها من القائمة نقاطاً مماثلة، مع التركيز على تنفيذ استراتيجيات الانتقال السلس والتحديات الناشئة عن الرفع من القائمة؛

(ب) وتُعقد اللجنة والبلد اجتماعاً تشاورياً لمناقشة التقدم المحرز في وضع و/أو تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس، والتحديات الإنمائية المستمرة والناشئة، واحتياجات الدعم الدولي. وعادة ما تعقد هذه الاجتماعات في الربع الأخير من كل سنة تقويمية. وستدعى كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى المشاركة في المشاورات. وستجري اللجنة أيضاً مشاورات مع البلدان التي أُرجئ رفعها من القائمة، تمثيلاً مع قرار المجلس 11/2021 وبرنامج عمل الدوحة الجديد؛

(ج) ويتوجیه من المقرر القطري، تعد الأمانة مشروع تقرير الرصد السنوي. ويتضمن التقرير ما يلي: '1' لمحة عامة عن التطورات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في البلد، بما في ذلك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية؛ و '2' معايير أقل البلدان نموا ومؤشرات الرفع التكميلية من القائمة؛ و '3' مؤشر القدرة الإنتاجية؛ و '4' تقييم القدرة الإحصائية؛ و '5' وصفاً للتقدم المحرز في إعداد وتنفيذ استراتيجية الانتقال السلس، استناداً إلى التقرير المقدم من البلد والمشاوَرات القطرية؛

(د) وستدرج اللجنة النقاط الرئيسية من الرصد السنوي والتوصيات المتعلقة بالسياسات المتفق عليها في الجلسة العامة للجنة في تقريرها السنوي إلى المجلس. وسوف تُنَبه المجلس في الحالات التي يكون فيها التقدم الإنمائي للبلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة أو التي رُفعت أسمائها منها معرضاً للخطر أو مهدداً بالتراجع. وستتاح تقارير الرصد الكاملة وتقارير البلدان على الموقع الشبكي للجنة.

عملية الاستجابة للأزمات

75 - تمكن عملية الاستجابة للأزمات الرصد المعزز من الاستجابة في الوقت المناسب لحالة معاكسة قد تنشأ في بلد يجري رفع اسمه من القائمة أو رُفع اسمه بالفعل من القائمة خلال العام. وهناك طريقتان يمكن من خلالهما إطلاق عملية الاستجابة للأزمات. وتتمثل الطريقة الرئيسية في أن يطلب البلد، مباشرة أو عن طريق منسق الأمم المتحدة المقيم، تنبيه اللجنة إلى أنه يواجه حالة أزمة ناجمة عن أحداث خارجية يُحتمل أن تؤثر على الانتقال السلس للبلد من فئة أقل البلدان نموا.

76 - وتتمثل الطريقة الثانوية في وجود محرك تلقائي، باستخدام مجموعة من مؤشرات الأزمات المحددة مسبقاً، والتي يتم رصدها مقابل عتبات محددة. وستستند هذه المؤشرات إلى بيانات عالية التواتر، فصلية على الأقل، ولكن يفضل أن تكون شهرية أو أسبوعية. وأعد المقررون القطريون مسودات أولية لمجموعات المؤشرات على أساس المناقشات التي جرت مع الحكومة وبمساعدة الأمانة. وسيتم الاختيار النهائي للمؤشرات والعتبات بالتشاور مع الحكومة وسيرافقه تحديد مجالات البيانات وخطط إدارة البيانات. وستُبقي اللجنة مؤشرات وعتبات الأزمات قيد الاستعراض وستفحصها بالتشاور مع الحكومة حسب الاقتضاء.

77 - وبمجرد الشروع في عملية الاستجابة للأزمات، يُجري المقرر القطري تقييماً موجزاً للأزمة حول طبيعة الأزمة والأثر المحتمل على الرفع من القائمة في غضون أسبوعين، بمساعدة الأمانة وأعضاء اللجنة الآخرين، حسب الاقتضاء. وستعرض مكتب اللجنة التقييم في غضون أسبوعين ويقترح مسار العمل الذي يتعين اتخاذه. وخلال تلك الفترة، يجوز للجنة أن تجري مزيداً من المشاورات مع البلد وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

78 - وستُطلع اللجنة الحكومة ورئيس المجلس ومنسق الأمم المتحدة المقيم على التقييم الذي أجرته للأزمة. ولدى تبادل التقييم، ستشير اللجنة أيضاً إلى ما إذا كانت ترى أن هناك ضرورة لاتخاذ تدابير إضافية للرفع من القائمة في حالة أنواع محددة من الأزمات.

تعزيز تدابير الدعم الدولية

79 - وفقاً لما أوضحته اللجنة، وتؤكد في مشروع برنامج عمل الدوحة، فلكي تكون آلية الرصد المعززة فعالة، يجب ربطها بتدابير الدعم. وهذا ينطبق على كل من الاستجابات للأزمات والرصد السنوي المنتظم.

80 - وستدرج اللجنة ملاحظات بشأن احتياجات دعم الرفع من القائمة في تقييماتها للأزمات، وكذلك في تقارير الرصد السنوية التي تقدمها. وفي الحالات التي ترى فيها اللجنة أن من الضروري تقديم دعم إضافي للرفع من القائمة، سيوجه رئيسها رسالة إلى الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وإلى رئيس المجلس ينبهما فيها إلى ضرورة تعبئة خبرة الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات الدولية في مجال إدارة الأزمات، إذا لزم الأمر. وتأكيدا على ضرورة مواصلة تطوير الصلة بين الرصد والدعم المتعلق ببلدان بعينها، ومع مراعاة أن آلية الرصد المعززة ستُنشأ على مراحل، نظرت اللجنة في عدد من المقترحات الأولية.

81 - وتقرّر اللجنة أن يقوم منسق الأمم المتحدة المقيم، بالاتفاق مع البلد المعني، بتنظيم اجتماع مائدة مستديرة مع الشركاء الإنمائيين والتجاريين، بمن فيهم مقدمو التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لمناقشة التدابير الرامية إلى معالجة الدعم الإضافي للرفع من القائمة. وبدلا من ذلك، يمكن أيضا إدماج جوانب الرفع في مناقشات المائدة المستديرة الأخرى ذات الصلة.

82 - وكررت اللجنة أيضا اقتراحها بإدراج دورات مخصصة لدعم الرفع من القائمة في المحافل المناسبة أو غيرها من مناسبات المجلس، مثل منتدى التعاون الإنمائي. ويمكن دعوة أقل البلدان نموا إلى تبادل خبراتها بشأن استراتيجياتها للانتقال السلس على الصعيد العالمي، على سبيل المثال، في الاجتماع الوزاري السنوي لأقل البلدان نموا.

83 - وعندما ترى اللجنة أن تنمية بلد ما تتطلب تمديد الفترة التحضيرية، فإنها ستدرج هذه الآراء في تقريرها إلى المجلس و/أو تقييمها للأزمات. وتشدد اللجنة على أن التوصية بالتمديد تتطلب معلومات مفصلة عن حالة إعداد و/أو تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس. ومن ثم، فلن يكون بمقدور اللجنة عادة التوصية بالتمديد للبلدان التي لم تشارك في عمليات الرصد السنوية.

الخطوات المقبلة

84 - وافقت اللجنة على ضرورة مواصلة تنفيذ آلية الرصد المعززة على مراحل. وتم إجراء الرصد السنوي المحسن بنجاح خلال الدورة الحالية، وستواصل اللجنة استكشاف مزيد من التحسينات.

85 - وتشير اللجنة إلى أنه يجب تحديد تفاصيل عملية الاستجابة للأزمات، بما في ذلك مؤشرات الأزمات المتعلقة ببلدان بعينها، ويجب تحديد المواصفات الدقيقة لعملية البدء، والخطوات الرسمية لعملية المتابعة، بالتشاور فيما بين اللجنة والبلدان المعنية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

86 - ويلزم القيام بمزيد من العمل فيما يتعلق بربط الرصد المعزز بتدابير الدعم. وترى اللجنة أن المهم أن يضع الشركاء الإنمائيون والتجاريون، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، تدابير أكثر تحديدا لدعم الرفع من القائمة، سواء كرد فعل للأزمات أو على نحو أعم. وتُشدد أيضا على ضرورة إدماج رصد تنفيذ استراتيجيات الانتقال السلس في إطار الرصد والتقييم في البلد، مما يبرز الحاجة إلى بناء القدرات المتصلة بالبيانات. وتشير اللجنة في هذا الصدد إلى دور المرفق المتكامل لدعم عملية رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا (iGRAD) (انظر الفصل السابع).

87 - وتلاحظ اللجنة أن التنفيذ الناجح لآلية الرصد المعززة يتطلب تعاوننا وثيقا بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتسلط اللجنة الضوء على الدور الحاسم لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع

أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً والانتقال السلس على الصعيد الدولي، والدور الحاسم الذي يضطلع به المنسق المقيم على الصعيد الوطني. وسيتم إجراء مشاورات مع تلك الكيانات لضمان وضع أساليب عمل مناسبة لدعم تنفيذ آلية الرصد المعززة.

88 - وتلاحظ اللجنة أيضاً أن زيادة عدد البلدان التي يتعين رصدها، وأن إدماج البلدان التي أُرجئ رفعها من القائمة في عمليات التشاور يزيدان من الطلب على الأمانة لمساعدة اللجنة في إعداد التحليلات والتقارير. ومن ثم، فإنها تكرر دعوتها إلى زيادة قدرة الأمانة في هذا الصدد وتزويدها بالموارد الكافية لتمكين اللجنة من تنفيذ ولاياتها المتعلقة بالرصد بتنفيذا فعالاً.

الفصل السابع

مسائل إضافية تتعلق بأقل البلدان نموا

- 89 - ترحب اللجنة بالتقدم الكبير المحرز نحو الخروج من فئة أقل البلدان نموا على مدى العقد الماضي، مع مرور أكثر من ثلث أقل البلدان نموا بمراحل رسمية مختلفة لعملية رفع اسمها من القائمة، وتسلم بالهدف الجديد لبرنامج عمل الدوحة الجديد المتمثل في تمكين 15 بلدا آخر من أقل البلدان نموا من الوفاء بمعايير الرفع من القائمة بحلول عام 2031. بيد أن اللجنة تشعر بقلق عميق لأن عددا كبيرا من أقل البلدان نموا، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا، سيظل متخلفا كثيرا عن الركب ويكافح من أجل تحقيق الرفع من القائمة.
- 90 - وينبغي لأقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين والتجاربيين والمجتمع الدولي أن تترجم برنامج عمل الدوحة إلى سياسات وأنشطة ملموسة معتمدة، والأهم من ذلك، تنفيذها. وأظهرت التجربة أنه إذا افتقرت البلدان إلى القدرة على تنفيذ السياسات "الصحيحة"، فإن تلك السياسات ستفشل في تحقيق الأهداف المرجوة.
- 91 - وتكرر اللجنة ما توصلت إليه سابقا من أن نقص القدرة الإنتاجية هو من بين الأسباب الجذرية الرئيسية لتخلف أقل البلدان نموا. ولذلك، توصي بإيلاء الأولوية لعناصر برنامج عمل الدوحة التي تمكن أقل البلدان نموا من توسيع قدراتها الإنتاجية في مجال التنمية المستدامة. وينبغي أن تكفل هذه الجهود أن تأخذ طرائق الدعم الدولي والنتائج المتوخاة للمموسة في حساباتها عدم تجانس أقل البلدان نموا، لكي لا يتخلف أي بلد من أقل البلدان نموا عن الركب.
- 92 - ولا تزال اللجنة تشعر بقلق بالغ إزاء أثر كوفيد-19 على تنمية أقل البلدان نموا، التي كثيرا ما تواجه أشد الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة وللتعافي⁽⁴⁾. وتؤكد من جديد أنها ستولي اهتماما وثيقا لآثار كوفيد-19 عند إجراء مشاورات في سياق رصد البلدان الجاري رفع اسمها من القائمة والتي رفعت أسماؤها من القائمة بالفعل (انظر الفصلين الخامس والسادس)، وفي الأعمال التحضيرية للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات في عام 2024. وستنظر أيضا في هذه المسألة في استعراضها المقبل لعام 2023 لمعايير أقل البلدان نموا وإجراءات تطبيقها. ووفقا لما حدث في الماضي، ستتقح اللجنة، إذا اقتضى الأمر، النهج والمعايير المنهجية الحالية المستخدمة لتصنيف البلدان على أنها من أقل البلدان نموا في نطاق ولاياتها ومبادئها الراسخة.
- 93 - وتتطلع اللجنة إلى أن تستعرض، في جلستها العامة المقبلة، المشاريع الأولية لتقييمات البلدان التي سينظر في رفعها من القائمة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2024، على النحو المبين في تقريرها لعام 2021 المقدم إلى المجلس (E/2021/33، الفصل السادس - باء). وسيتيح ذلك للجنة فرصة لتحديد أي مسائل أخرى قد تتطلب مزيدا من التحليل من أجل إجراء الاستعراض المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات بنجاح.
- 94 - واستعرضت اللجنة أيضا التقدم المحرز في تطوير المرفق المتكامل لدعم عملية رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا على نحو مستدام المسمى الآن مرفق دعم الرفع من القائمة (iGRAD)، والذي اقترحتة اللجنة في عام 2019 (E/2019/33، الفقرة 76). وتعرب عن تقديرها لإدراج المرفق في برنامج

(4) لجنة السياسات الإنمائية، الدراسة الشاملة لأثر كوفيد-19 على فئة أقل البلدان نموا، نيسان/أبريل 2021.

عمل الدوحة بوصفه آلية دعم تقودها البلدان أعدتها أمانة لجنة السياسات الإنمائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، كرئيس لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً والانتقال السلس. ورحبت اللجنة بالشراكات التي أقامها مرفق رفع البلدان من القائمة (iGRAD) التي بدأتها أمانته مع كيانات غير تابعة للأمم المتحدة، منها مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بشأن إجراء استعراضات لسياسات تحول الإنتاج في البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً. وسيكون التنسيق المعزز في الأمم المتحدة، وإقامة شراكات جديدة مع الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة، وتقديم الدعم من خلال جهود تعبئة الموارد من جانب الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الأعم، ضرورياً من أجل تفعيل المرفق المتكامل لدعم عملية رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً على نحو مستدام، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالبلدان الجاري رفع اسمها من القائمة، والتي رُفعت أسماؤها من القائمة على نحو مستدام أثناء عقد العمل.

95 - وتؤكد اللجنة مجدداً أهمية تبادل المعلومات الدقيقة عن عملية رفع أقل البلدان نمواً من القائمة، بما في ذلك معايير تحديد أقل البلدان نمواً. وتسارعت الضوء على دليل أقل البلدان نمواً الذي نشر مؤخراً في عام 2021 بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية⁽⁵⁾ وتشير إلى زيادة توافر البيانات المتعلقة بالرفع من القائمة على الموقع الشبكي للجنة⁽⁶⁾. وتدعو أقل البلدان نمواً إلى الاستفادة من هذه المعلومات في استعداداتها للرفع من القائمة، وتهيب في هذا الصدد بكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تساعد أقل البلدان نمواً في تلك الجهود. وترحب أيضاً بالتقنيات التي أدخلت مؤخراً على بوابة أقل البلدان نمواً وتدعو جميع البلدان وأصحاب المصلحة إلى تقديم المعلومات اللازمة عن توفير تدابير الدعم واستخدامها. ومن شأن ذلك أن ييسر الحد من الحواجز الإعلامية التي تعرقل استخدام تدابير الدعم الدولية.

(5) لجنة السياسات الإنمائية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الدليل المتعلق بفئة أقل البلدان نمواً: تدابير الإدراج والرفع من القائمة وتدابير الدعم الخاص، الطبعة الرابعة، تشرين الأول/أكتوبر 2021.

(6) متاح على العنوان الشبكي - <https://www.un.org/development/desa/dpad/least-developed-country-category/ldc-data-retrieval.html>

الفصل الثامن

الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية

- 96 - ستواصل لجنة السياسات الإنمائية مواءمة برنامج عملها مع الاحتياجات والأولويات التي يقرّها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ابتغاء المساهمة بفعالية في مداولات المجلس ومساعدته في أداء مهامه. وفي هذا السياق، تعتزم اللجنة، من خلال تناولها موضوع المجلس لعام 2023 "تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتتفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات"، بحث الانتقال الأخضر وقضايا الديون والتمويل الدولي. وفي الوقت نفسه، ستواصل اللجنة أيضا إجراء بحوثها وتحليلاتها بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية بوصفها إحدى السمات الرئيسية للمناقشات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.
- 97 - واستعدادا للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا في عام 2024، ستقوم اللجنة، في دورتها لعام 2023، باستعراض وصقل النهج والمعايير المنهجية الحالية المستخدمة لتصنيف البلدان على أنها من أقل البلدان نموا.
- 98 - ووفقا لأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 11/2021 وقرار الجمعية العامة 221/67، ستقوم اللجنة أيضا برصد التقدم الإنمائي لفانواتو، التي رُفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا، والبلدان التالية الجاري رفع أسمائها من تلك الفئة، وهي: أنغولا، وبنغلاديش، وبوتان، وجزر سليمان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسان تومي وبرينسيبي، ونيبال. وستجري اللجنة مشاورات مع تلك البلدان، وكذلك مع كيريباس وتوفالو، وهما البلدان اللذان أرجئ رفعهما من القائمة، وفقا لأحكام قرار المجلس 11/2021.
- 99 - ووفقا لأحكام قرار المجلس 29/2017، ستضطلع اللجنة بالأعمال التحضيرية اللازمة لإحاطة المجلس علما بالكيفية التي تطبق بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مفهوم فئة أقل البلدان نموا. وستواصل أيضا عملها المتصل بدعم البلدان الجاري رفع اسمها من القائمة وتلك التي رُفع اسمها بالفعل منها، بما في ذلك ما يتعلق بآلية الرصد المعززة على النحو المبين في الفصل السادس من هذا التقرير.

الفصل التاسع

تنظيم الدورة

100 - عقدت اللجنة دورتها الرابعة والعشرين افتراضياً في الفترة من 21 إلى 25 شباط/فبراير 2022. وحضر الدورة اثنان وعشرون عضواً من أعضاء اللجنة، وكذلك مراقبون من عدة منظمات دولية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

101 - وقّدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الخدمات الفنية للدورة. وافتتح رئيس اللجنة الدورة، ورحب بالمشاركين. ولاحقاً، خاطب اللجنة كل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن الاطلاع على البيانات على الموقع الشبكي للجنة على العنوان <https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/cdp-plenary-2022/>.

102 - ويرد جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرين في المرفق الثاني لهذا التقرير.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

1 - حضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم:

أدريانا عبد النور

سابينا ألكير

ديبابريا بهاتشاريا

صوفيا بورغيس

ها - جون تشانغ

ستيفان ديركون

ساكيكو فوكودا - بار

احمد جلال

أرونابها غوش

ترودي هارتزبرغ

رولف فون دير هوفن

آن - لور كيشيل

كارلوس لوبيز

جاكلين موسييتوا

كيث نورس

خوسيه أنطونيو أوكامبو غافيريا

أناليزا بيريتسون

ليليانا روخاس - سواريز

تافيري تيسفاشييو

كوري أودوفيتسكي

ناتاليا فولشكوف

شوفنغ دجو

2 - وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ممثلة في الدورة:

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

مركز التجارة الدولية

مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

منظمة التجارة العالمية

المرفق الثاني

جدول الأعمال

- 1 - الجلسة الافتتاحية.
- 2 - لمحة عامة عن السياسات الإنمائية.
- 3 - موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 4 - استعراض الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 5 - الاستعراضات الوطنية الطوعية.
- 6 - لمحة عامة عن أقل البلدان نموا.
- 7 - موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع).
- 8 - رصد أقل البلدان نموا.
- 9 - المسائل المتعلقة بتنمية قدرات أقل البلدان نموا.
- 10 - رصد أقل البلدان نموا (تابع).
- 11 - خطة عمل أقل البلدان نموا.
- 12 - القرارات المتعلقة بالعام المقبل.
- 13 - التفاعل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

